الأمم المتحدة
المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية

مؤتمرات الحوار بشأن حلول النظم الغذائية

الدور الواعد لتحول النظم الغذائية للعمل المناخي : الدلائل والممارسات

الأربعاء، 31 أغسطس (آب) 2022

عقد المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة (UN Food Systems Coordination Hub) هذا الحوار الذي انصب التركيز فيه على المكانة التي يشغلها التحول المراد إحداثه في النظم الغذائية في جدول أعمال التصدي لتغير المناخ (Climate Agenda) في غضون المدة التي تسبق الدورة السابعة والعشرين من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ(COP27). وقد دفعت التساؤلات الاسترشادية بالمشاركين إلى النظر في كيفية تضمين التحول المراد إحداثه في النظم الغذائية في المشروعات المحددة في البلدان المعنية (NDC) بقصد تعزيز المساعي نحو التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، فضلاً عن النظر في التوقعات الأساسية بشأن مكانة هذه النظم الغذائية في المداولات التي ستُجرَى في الدورة السابعة والعشرين من ذلك المؤتمر. كذلك، أدلى أعضاء اللجنة المعنية بتقييم الآثار، والتي تتألف من ثلاثة ضيوف من المتحدثين، بآرائهم التي ساعدت على الدفع بعجلة المداولات في هذا الحوار. ففي الجلسة الصباحية، عرضت السيدة «باتي فونج» ((Patty Fong؛ وهي مديرة البرنامج المعني بالمناخ والصحة والعافية (Climate and Health & Well-being) في التحالف العالمي من أجل مستقبل الأغذية (Global Alliance for the Future of Food)، الاستنتاجات التي خلص إليها أحد التقارير المعنية بتقييم مواطن الضعف ومواطن القوة في تضمين التحول المراد إحداثه في النظم الغذائية في المشروعات المحددة في البلدان المعنية (NDC) في أكثر من عشرة بلدان. كذلك، ألقت السيدة «سيمي بيسيتا نوميا» (Simi Peseta Noumea)؛ وتشغل منصب كبير المسؤولين التنفيذيين لدى وزارة الخارجية والتجارة في ساموا، الضوء على تجربة ساموا في تنفيذ مسارها الوطني في إحداث التحول في النظم الغذائية حسب المشروع المحدد على الصعيد الوطني هنالك. وأما جلسة بعد الظهيرة، فتناول فيها السيد «مارتن فريك» (Martin Frick)؛ وهو مدير فرع المكتب العالمي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في برلين، مسألة زيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم، ولفت الأنظار إلى الكيفية التي قد يشتد بها تردي هذه الأوضاع إن لم يُتَّخذ أي إجراء للتغلب على الأزمات العالمية الثلاثة؛ وهي: تغير المناخ، والتنوع الحيوي، والتلوث. وفي هذا البيان موجز للنقاط الأساسية في مجريات هذا الحوار.

تأثر النظم الغذائية بتغير المناخ

لفت المنظمون الوطنيون، في إحدى الجلسات التفاعلية في هذا الحوار، النظر إلى تأثر النظم الغذائية بتغير المناخ بوجه خاص؛ إذ تشتد معاناة البلدان من شح المياه والسيول وتآكل التربة وتغير أشكال الآفات والأمراض، فضلاً عن التغيرات التي تطول المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية. ففي أمريكا اللاتينية، مثلاً، صار الجفاف أشد وتيرةً وأطول أمدًا في السنوات العشرة الأخيرة. كذلك، صارت آثار تغير المناخ أشد وضوحًا في أعداد الأرواح التي فُقِدت جراء بعض الحوادث المناخية ومنها الفيضانات ونوبات الجفاف وانهيار الأراضي والعواصف، فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية. ولهذه الحوادث المناخية آثارها فيما نراه من خسائر فادحة في المحاصيل؛ مما يؤثر على سبل العيش ويُفاقِم من حدة انعدام الأمن الغذائي ومواد التغذية. وتؤدي هذه الأحداث المناخية الشديدة أحيانًا إلى صراع بين المجتمعات المتضررة والنازحين داخليًا. وبالتالي، استفحال الفقر وزيادة الهجرة. كما ان زيادة درجات الحرارة تؤثر في توفر الغذاء الصالح وتوزيعه. وقد شدد المنظمون الوطنيون في هذا الحوار على جدية المعاناة الحاصلة جراء هذه الآثار، فضلاً عن آثار تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وزيادة نفقات الوقود والواردات من المواد الغذائية، وقلة المدخلات في مجال الزراعة بسبب الصراع الدائر في أوكرانيا.

إحداث التحول في النظم الغذائية في سبيل تعزيز التصدي لتغير المناخ

شدد المنظمون الوطنيون، عند تداولهم بشأن الإجراءات المتخذة للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه، على أنه **لا توجد مقاربة واحدة بعينها جامعة ومانعة** في هذا الصدد. إذ تتولى حكومات البلاد المعنية، كل على صعيدها، رصد مُسبِّبات تغير المناخ وآثاره وتقييمها، ومن ثم تحديد الحلول الملائمة لذلك. وقد شدد المنظمون الوطنيون في الحوار، مرة بعد أخرى، على أن النظم الغذائية، لا سيما في مجال الزراعة، من بين المُسبِّبات الأساسية لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ وذلك ما حدا بالمنظمين الوطنيين إلى الحث على تضمين نظم الأغذية ذات المصادر الزراعية في هذا الحل. وتسعى حكومات البلاد المعنية إلى إيجاد سبل تُمكِّنها من زيادة الإنتاج وتعزيز الاستدامة في مجال النظم الغذائية بقصد التصدي لأزمتي تغير المناخ وشح الغذاء معًا. إذ تسعى كل حكومة من هذه الحكومات إلى **تنويع نظم الزراعة وتعزيز الإنتاج الزراعي المحلي** في بلادها بما يُمكِّنها من التصدي لهذه الصدمات والتكيف معها، والحد من اعتمادها على الواردات، واجتناب تقلب الأسعار في الأسواق، واكتساب القدرة على إمداد البلدان غير القادرة بالدعم اللازم في هذا الصدد. ومن هذه السبل، على سبيل الذكر لا الحصر، اعتماد مبادئ الطرق الزراعية التي يُراعى فيها المحافظة على البيئة والممارسات المتبعة بشأنها، ومنها الزراعة المُكثَّفة، وتحسين استخدام الأسمدة، واستحداث أصناف من المحاصيل التي يُمكِنها التكيف مع الفيضانات وتغير أحوال المناخ، وذلك بقصد زيادة الإنتاج زيادةً كبيرة.

وتلجأ بعض البلاد إلى **المحافظة على النظم الغذائية الأصيلة** لديها وإعادة إحيائها باستخدام طرق الزراعة التي يُراعَى فيها المحافظة على البيئة والزراعة العضوية، في حين تلجأ بلدان أخرى إلى تعزيز طرق **الزراعة المُكثَّفة والتي تُراعَى فيها أحوال المناخ** لزيادة الإنتاج وتقليل إهدار المياه والموارد في الوقت ذاته. كذلك، تتعاون حكومات البلاد المعنية مع مؤسسات القطاع

الخاص على اعتماد **التقنيات** المستجدة وتعزيز أعمال الإنتاج ومنشآت **البنية التحتية** وتهيئة أوضاع الإنتاج الزراعي فيها للتكيف مع أحوال المناخ التي ستشتد صعوبتها مستقبلاً. ومن بين السبل المُبتكَرة، في هذا الشأن، استحداث أصناف من المحاصيل التي يُمكِنها التكيف مع الفيضانات وترسيخ الممارسات الزراعية التي تُمكِّن من التصدي لتغير أحوال المناخ والتكيف معها، واتباع طرق ترشيد استخدام الأسمدة في الزراعة، فضلاً عن ترشيد استخدام المياه والأراضي. وقد شدَّد المنظمون الوطنيون في الحوار، مرة بعد أخرى، على أن تحديد **الموارد المائية** وترشيد استخدامها ضرورة لا غنى عنها في سبيل التصدي لهذه المحن المناخية، لا سيما في القارة الإفريقية. وجدير بالذكر، كذلك، أن حكومات البلاد المعنية تسعى إلى **الحد من اجتثاث الغابات، وتعزيز استزراع الغابات والمواطن الطبيعية المتضررة** بقصد المحافظة على تنوع الأحياء فيها، وتجديد مجمعات المياه، والتصدي للتصحر، وزيادة عزل غاز ثاني أكسيد الكربون. كما شدَّد المنظمون الوطنيون في الجلسة، على ضرورة **دعم المزارعين**؛ إذ يسعى المشاركون الأساسيون إلى زيادة الاستعانة بالمزارعين في أعمال اتخاذ القرارات، وتعزيز تمكينهم من تحصيل الأراضي والتمويل. ويسعى هؤلاء المنظمون الوطنيون، إلى دعم سبل كسب العيش لدى المزارعين وتعزيز قدرتهم على التكيف مع متغيرات الأحوال؛ وذلك بحثهم على تشارك المعلومات بشأن الممارسات الرشيدة وزيادة تمكينهم من تحصيل التعليم، لا سيما النساء منهم.

وتسعى حكومات البلاد المعنية، فضلاً على ذلك، إلى صياغة أهداف بعينها **للحد من تلف الغذاء وهدره، والحد من انبعاثات الغازات المُسبِّبة للاحتباس الحراري**. وتضع هذه البلدان، كذلك، مؤشرات الأداء الرئيسة لرصد انبعاثات الغازات من الأراضي الزراعية والغابات ومصايد الأسماك، فضلاً عن تحديد أهداف طموحة في هذا المجال. ومن ذلك أن أيرلندا قد اعتمدت قانونًا بشأن أحوال المناخ، وتقصد به إلى القضاء على انبعاثات الغازات تمامًا بحلول عام 2050. ومن بين الإجراءات المراد اتخاذها للحد من هذه الانبعاثات إحداث **التحول على مراحل تدريجية نحو اعتماد النظم الغذائية النباتية** والتركيز على تطوير مصادر **الطاقة المتجددة** وتعزيز استخدامها.

التوفيق بين السياسات وتنسيقها بقصد تعزيز التصدي لتغير المناخ وإحداث التحول في النظم الغذائية

شدد المنظمون الوطنيون من البلاد المعنية، مرارًا، وطوال الجلسة، على تعدد المجالات المعنية بمسألة تغير المناخ ومن ثم ضرورة الخلوص إلى مقاربة متسعة ومتعددة المجالات، ومن ذلك التوفيق بين السياسات التي تُعنَى بقضايا المناخ والنظم الغذائية والتنوع الحيوي، فضلاً عن التنسيق بين جميع الهيئات المعنية بتنفيذ هذه السياسات لدى مختلف الحكومات. كذلك، شدَّد المنظمون الوطنيون على أن **المساعي المبذولة للإغاثة من الأزمات العصيبة لا ينبغي أن تصرف الأنظار عن ضرورة إنجاز أعمال الإصلاح البنيوية البعيدة الأمد**؛ وهو ما فيه صعوبة بالغة، لا سيما في تلك البلاد التي تحتاج إلى المساعدات الإنسانية وتعاني في الوقت الراهن من نقص في الأموال. وأعاد المنظمون الوطنيون التشديد على ضرورة توجيه مزيد من التركيز على **التعاون الإقليمي وتشارك المعلومات بشأن الممارسات الرشيدة** بين البلاد التي تتشابه في الآثار التي تعاني منها. وقد أعرب المشاركون في هذا الحوار عن الحاجة الماسة إلى وسائل الدعم الفني والمالي لاكتساب القدرة على التكيف مع هذه الأحوال والتخفيف من وطأتها؛ وذلك عن طريق البحث والتطوير في مجال التأمين من أخطار تغير المناخ، واعتماد أساليب الزراعة التي تُراعَى فيها المحافظة على البيئة، والنمو الأخضر. وتتلقى بعض البلاد، في هذا الشأن، الدعم من هيئات معروفة، ومنها صندوق المناخ الأخضر (Green Climate Fund) والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)؛ وقد أفادت هذه البلدان **بضرورة التنسيق بين هذه المبادرات**. وقد أبدى المنظمون الوطنيون اهتمامًا خاصًّا بضرورة بيان كيفية التمكين من تحصيل وسائل التمويل فيما يتعلق بمسائل المناخ هذه.

المسارات والمشروعات المحددة في البلدان المعنية قبل عقد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ

اشتمل مسار العمل على عناصر أساسية بشأن تلك البلاد التي تضررت بشدة جراء تغير أحوال المناخ وما جاءت به من آثار اختلفت ما بين جفاف وسيول. وتتمثل هذه العناصر في القدرة على التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من وطأته، واكتساب القدرة على التصدي له. وأفاد عدد من المنظمين الوطنين، بأنهم قد استطاعوا التصدي لمسائل النظم الغذائية ضمن المشروعات المُخصَّصة في بلدانهم (NDC)، ناظرين في ذلك إلى الدور الذي قد يُسهِم به مجال الزراعة في الحد من انبعاثات الغازات في هذا الشأن. غير أن عددًا من المنظمين الوطنين قد أفادوا، بمواجهتهم **المصاعب في التوفيق بين هذه السياسات**؛ ومَرَدُّ ذلك – في بعض الأحوال – إلى غياب الآليات اللازمة للتنسيق بين المؤسسات المعنية بالسياسات العامة للغذاء والمناخ. ورأى هؤلاء المنظمون الوطنيون في هذا الحوار مجالاً للكشف عن التضارب الحاصل بين خطة العمل الموضوعة لمسارات العمل، من جهة، وتلك الأهداف الموضوعة للمشروعات المُخصَّصة في البلدان المعنية، من جهة أخرى؛ وذلك بسبب ضعف المقدرات. وهو ما حدا بهم إلى المطالبة بتكريس وسائل الدعم الفني والمالي في هذا الشأن.

وأبدى المنظمون الوطنيون استبشارهم بالمجال المزمع إفساحه **لتبادل المعلومات بشأن الممارسات الرشيدة وتعزيزها في اليوم الزراعي المقرر إقامته في أثناء الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ**، وأعربوا عن تطلعهم إلى تبادل الآراء بين مختلف البلدان بشأن تحويل نظم الأغذية الزراعية لتصير أنظمةً أشد قدرة على التكيف مع تغير أحوال المناخ وأطول أمدًا. كذلك، أعرب عدد من هؤلاء المشاركين عن تطلعهم إلى زيادة التركيز على مسائل النظم الغذائية – بما يجاوز مجرد النظر في مجال الزراعة – في مداولات الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. وشدَّد هؤلاء المشاركون، أيضًا، على أن نجاح هذه الدورة السابعة والعشرين أمر مرهون بإمداد البلاد النامية بوسائل الدعم المالي والتكنولوجي والتقني.

تعقيبات ختامية

في ختام هذا الحوار، حث السيد «ستيفانوس فوتيو» (Stefanos Fotiou)، مدير المركز المعني بتنسيق شؤون النظم الغذائية التابع للأمم المتحدة، المنظمين الوطنين فيه على التركيز بشدة على مسائل النظم الغذائية في التقارير المُزمَع تقديمها مستقبلاً بشأن المستجدات في المشروعات المُخصَّصة في البلاد المعنية، وعرض عليهم إمكانية تقديم الدعم في هذا الصدد. وأبدى السيد فوتيو، كذلك، ترحيبه بالمقترحات التي قُدِّمت بشأن استحداث مواضع محددة بعينها لإشراك المنظمين الوطنين في الإجراءات التي تُتَّخذ في هذا الشأن، ولفت الأنظار إلى تعاون المركز مع صندوق الائتمان لدى مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (UNSDG) على استحداث هيئة مالية مُكرَّسة لإحداث التحول في النظم الغذائية، فضلاً عن تعاونه مع صندوق المناخ الأخضر على إتاحة المزيد من وسائل الدعم لتنفيذ المقترحات والمشروعات في هذا الشأن.